تجمع الآن في احتفال فرح في الولايات المتحدة ، لمعهد وايزمان · ولكن ، في الوقت الملح ، رفض هؤلاء القوميون ـ الذين كان لديهم النفوذ والمال ـ ان يقدموه الى الغاية الاسمى التي جمع المال من اجلها : انقاذ الذين حكم عليهم بالموت ···

« في حالة واحدة فقط وجد ماير ان من المناسب ان يفتح كيس امواله بسخاء · لقد اعطى المال لكاستنر لانقاذ ١٧٠٠ مجري يهودي ، منهم ٦٨٨ اشتراهم كاستنر من ايخمان ونقلوا من المجر ، عن طريق بيرغن ـ بلسن ، الى سويسرا · هنا ، حيث انطوى الامر على انقاذ النخبة ـ معظمهم صهاينة واقرباء لكاستنر ـ نسي سالي ماير مبدأ عدم تقديم المال لعدو · وعبثا توسل راف فايسماندل لانقاذ مليون يهودي لقاء ٣ ملايين دولار ، في حين عرض الف دولار للرأس الواحد دون تردد · وفي هذه الحالة ، كذلك ، تصرف سالي ماير وفقا للخطوط الهادية التي كانت حجر زاوية السياسة الصهيونية : الانتقائية »(٨٦)·

وبعد ذلك باعوام كثيرة جرت محاولة لتبرئة كاستنر من قبل رجل عمل كمساعد له في بودابست ، واسمه اندريه بيس · واخفق الكتاب الذي وضعه في تحطيم الكتلة الصلبة من الادلة ضد كاستنر التي كشفت عنها محاكمة التشهير ، الا انه كشف عن امر ممتع آخر : ان « لجنة الانقاذ » التي ترأسها كاستنر ، فضلا عن علاقاتها الاخرى ، تعاونت تعاونا وثيقا كذلك مع الاستخبارات العسكرية الالمانية التي كان يرئسها الاميرال كاناريس · « لفترة طويلة ماضية كان (رجال كاناريس) على اتصال مع الحلقات اليهودية وبخاصة مع الصهاينة وممثل المنظمة الخيرية اليهودية الاميركية المعروفة باسم لجنة التوزيع المشتركة الاميركية ·

وفي ١٩٤٣ ، تلقى صموئيل سبرينغمان ، اكثر المتعاونين التصاقا بكاستنر ، دعوة من اصدقائه في فلسطين لان يذهب ويقابلهم ويقدم تقريرا مفصلا عن الوضع · كان هو الذي اقام وحافظ على الصلات التي سلف ذكرها بين الصهاينة واعضاء شبكة كاناريس الالمانية المضادة للتجسس · وقد حصل سبرينغمان ، عن طريق العمل الحذر والكفوء ، على نتائج مهمة » (٨٧) ·

VIII اخفاء الادلة

كما علقت احدى الصحف الاسرائيلية على دعوى كاستنر : « ان الجمهور يريد ان يطلع على الحقائق الفعلية حول كاستنر ، وليس عنه وحده · ان الطريقة الوحيدة للعثور على الحقيقة هي بمحاكمة جميع اعضاء لجنة الانقاذ واعطائهم الفرصة ليدافعوا عن انفسهم » (٨٨) ·

بيد ان السلطات الاسرائيلية لم تظهر اية حماسة لارضاء رغبة جمهورها في معرفة الحقيقة · منذ الوقت الذي انفجرت فيه فضيحة كاستنر ، تعمدت السلطات في الواقع ان تبرئه ، حتى انها ذهبت الى حد تعيين المدعي العام حاييم كوهين لعرض قضيته · ودفع هذا محامي غرينفالد ، شموئيل تامير ، الى اثارة عدد من الاسئلة : « من يمثل المدعي العام هذا ـ مواطني دولتنا ام المصالح الخاصة لبعض موظفي الدولة ؟ ليس من الصعب الاجابة عن هذا السؤال · فليس المدعي العام وحيدا في محاولة التستر على كاستنر · فالكثير من المؤسسات قامت قبله بالتستر نفسه · في ١٩٤٦ قام المؤتمر الصهيوني في بال، ومحاكمة الهاغاناه في دعوى المظليين ، والشرطة الاسرائيلية في ١٩٥١ ، جميعهم بالقاء